جامعة القـــاهرة
كلية الحقوق

الرقابة على أعمال السلطة القائمة على حالة الطوارئ

دراسة مقارنة في النظام العراقي والمصري والأنجلو أمريكي

رسالة الحصول على درجة الدكتوراه في القانون
مقـــدمة من

حقي اسماعيل بربوتي

لجنة الحكم على الرسالة مكونة من :

الأستاذ الدكتور ثروت بدوى (أستاذ ورئيس قسم القانون العام بالكلية)	رئيسا
الأستاذ الدكتور كمال حشيش (المشرف على الرسالة)	عضوا
الأستاذ الدكتور محمد عصفور	عضوا

١٩٨١

جامعة القـــاهرة
كلية الحقوق

الرقابة على أعمال السلطة القائمة على حالة الطوارئ

دراسة مقارنة في النظام العراقي والمصري والانجلو أمريكي

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في القانون

مقـــدمة من

حقي اسماعيل بربوتي

لجنة الحكم على الرسالة مكونة من :

الأستاذ الدكتور ثروت بدوي (أستاذ ورئيس قسم القانون العام بالكلية)	**رئيسا**
الأستاذ الدكتور كمال حشيش (المشرف على الرسالة)	**عضوا**
الأستاذ الدكتور محمد عصفور	**عضوا**

١٩٨١

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أوصانى بهما الله إحسانا ، وأمرنى بأن أرجو للمتوفّى منهما رحمة ، وللحى إيمانا وطول بقاء ، إلى اللذين علمانى أن أكون حرا لا أخضع إلا لمشيئة الله ، وعلمانى أن الحرية هى أغلى ما فى الحياة ..

إليهما أهدى هذا البحث .

حقى اسماعيل بربوتى

مقدمة

بدأ تدخل الدولة فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ الثورة الصناعية وما نتج عنها من ظهور الأفكار الاشتراكية والاجتماعية ، فهذه الأفكار أنكرت ما قام عليه المذهب الفردى من وجوب إطلاق حرية النشاط الفردى وغل يد الدولة عن التدخل فيـه ، ودعت إلى مزيد من تدخل الدولة فى تنظيم أوجه هذا النشاط من أجل صالح الجماعة .

وازداد هذا التدخل اتساعا بتطور العلائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمعات ، وما نجم عنه من مشكلات متعددة ، أعجزت البرلمـانات التى كانت تضطلع بمهمة التشريع منفردة ، أعجزتها عن مواجهة هذه المشكلات بنفسها ، فاضطرت تحت ضغط الظروف إلى انتهاج سياسة التفويض بجانب من اختصاصاتها إلى الهيئة التنفيذية ، باعتبارها ـ حائزة للقوة المـادية ومحتكة بالحياة العامة يوميا ، وعلى علم بالحاجات الضرورية للمجتمع ـ أقدر من البرلمـانات على مواجهة هذه المشكلات التى تستدعى حلولا عاجلة ، مما لا تساعد عليه إجراءاتها المطولة والمعقدة [1] .

وفى الظروف الاستثنائية ، تعودت البرلمـانات الترخيص للهيئـة

---

(١) انظر فى تسجيل هذه الظاهرة الدكتور طعيمة الجرف ، مبـدأ المشروعية ورقابة القضاء لأعمال الادارة العامة ، مقالته المنشورة بمجـلة القانون والاقتصاد ، العدد الأول ، مارس (آذار) سنة ١٩٦٠ ، الصحيفة ٤

وانظر مؤلف :

Carleton Kemp Allen- Law and orders, 3rd edn., 1965. P. 25 etc.

ومقالة :

Louis Fisher - Delecating powers to the president, journal of public law, Vol. 19, No. 2,1970. P. 251 etc.

الفهرس

رقم الصفحة

مقـــدمة ٥

الباب التمهيدى

ماهية حالة الطوارىء وتنظيمها فى دول القانون الأنجلو أمريكى وفى مصر والعراق

تمهيـــد ١٣

الفصل الأول

ماهية حالة الطوارىء

المبحث الأول : التعريف بحالة الطوارىء وأثرها على مبدأ المشروعية ١٥

أولا : التعريف بحالة الطوارىء ١٦

ثانيا : أثر حالة الطوارىء على مبدأ المشروعية ٢١

المبحث الثانى : الفرق بين حالة الطوارىء ونظام الأحكام العسكرية ٣١

الفصل الثانى

تنظيم حالة الطوارىء فى الدول موضوع دراستنا

المبحث الأول : تنظيم حالة الطوارىء فى إنجلترا ٤١

أولا : بالنسبة لإعلان الطوارىء ٤٢

ثانيا : بالنسبة لما تمارسه سلطة الطوارىء من اختصاصات استثنائية ٤٣

المبحث الثانى : تنظيم حالة الطوارىء فى الولايات المتحدة الأمريكية ٥٢

المطلب الأول : النصوص الدستورية ٥٢

أولا : نص الفقرة الثانية من الفصل التاسع من المادة الأولى ٥٣

ثانيا : نص الفصل الرابع من المادة الرابعة من الدستور ٥٨

ثالثا : نص الفقرة الخامسة عشرة من الفصل الثانى من المادة الأولى من الدستور ٥٩

رقم الصفحة

المطلب الثانى : تشريعات الطوارىء ٦٠
أولا : التشريعات السابقة على قيام حالة الطوارىء ... ٦١
ثانيا : التشريعات المعاصرة لحالة الطوارىء ٦٢
المبحث الثالث : تنظيم حالة الطوارىء فى مصر ٧٤
المطلب الأول : أسباب وشروط إعلان حالة الطوارىء ٧٦
المطلب الثانى : الاختصاصات الاستثنائية لسلطة الطوارىء ... ٨٥
المبحث الرابع : تنظيم حالة الطوارىء فى العراق ٩٥
المطلب الأول : أسباب وشروط إعلان حالة الطوارىء ٩٧
المطلب الثانى : الاختصاصات الاستثنائية لسلطة الطوارىء ١٠١

القسم الأول

الرقابة السياسية على أعمال سلطة الطوارىء

تمهيـــد ١١١

الباب الأول

رقابة الهيئة التشريعية على أعمال سلطة الطوارىء

الفصل الأول

رقابة الهيئة التشريعية على أعمال سلطة الطوارىء فى النظام البرلمانى الانجليزى

المبحث الأول : رقابة البرلمان على أعمال سلطة الطوارىء وفقا لنصوص قانون الطوارىء ١٢١
أولا : الرقابة على إعلان حالة الطوارىء ١٢١
ثانيا : الرقابة على تدابير سلطة الطوارىء ١٢٤
المبحث الثانى : رقابة البرلمان على تدابير سلطة الطوارىء عن طريق التحقيق ١٢٨
أولا : الأسئلة البرلمانية ١٢٨

رقم الصفحة

ثانيا : المناقشات البرلمانية ١٣٠
ثالثا : اللجان المتخصصة ١٣٠

الفصل الثانى

رقابة الهيئة التشريعية على أعمال سلطة الطوارىء فى النظام الرياسى الأمريكى

المبحث الأول : رقابة الهيئة التشريعية على إعلان حالة الطوارى ١٣٩
أولا : رقابة الهيئة التشريعية فى المناسبات التى أعلن فيهـا نظام حالة الطوارىء ١٤١
ثانيا : الآراء الناقدة لرقابة الكونجرس ١٤٧
المبحث الثانى : رقابة الهيئة التشريعية على تدابير سلطة الطوارىء ١٥٠
أولا : الرقابة عن طريق اللجان ١٥٢
ثانيا : الرقابة عن طريق رفع التقارير ١٥٥
ثالثا : الرقابة عن طريق القرارات المؤيدة والمشتركة ١٥٦

الفصل الثالث

رقابة الهيئة التشريعية على أعمال سلطة الطوارىء فى مصر

المبحث الأول : رقابة الهيئة التشريعية على إعلان حالة الطوارىء ... ١٦٧
المطلب الأول : رقابة الهيئة التشريعية على إعـلان حـالة الطوارىء فى ظل دستور سنة ١٩٢٣ ... ... ١٦٨
أولا : النصوص الدستورية والقانونية المنظمة لأحكام الرقابة ١٦٩
ثانيا : مظاهر الرقابة الفعلية للبرلمان فى ظل دستور سنة ١٩٢٣ ... ... ١٧٢
المطلب الثانى : رقابة الهيئة التشريعية على إعـلان حـالة الطوارىء فى ظل دساتير ما بعد الثورة ١٨١
أولا : فى ظل دستور سنة ١٩٥٦ ... ... ١٨٢
ثانيا : فى ظل دستور سنة ١٩٥٨ ... ... ١٨٣
ثالثا : فى ظل دستور سنة ١٩٦٤ ... ... ١٨٥

رقم الصفحة

رابعا : فى ظل الدستور الحالى ١٨٦

المبحث الثانى : رقابة الهيئة التشريعية على تدابير سلطة الطوارىء ١٨٩

المطلب الأول : رقابة الهيئة التشريعية فى ظل دستور سنة ١٩٢٣ وقانون الأحكام العرفية الرقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ ١٩٠

المطلب الثانى : رقابة الهيئة التشريعية فى ظل دساتير وتشريعات الطوارىء بعد قيام الثورة ١٩٧

الفصل الرابع

رقابة الهيئة التشريعية على اعمال سلطة الطوارىء فى العراق

المبحث الأول : رقابة الهيئة التشريعية على اعمال سلطة الطوارىء فى ظل دستور سنة ١٩٢٥ ... ... ٢٠٤

المطلب الأول : رقابة الهيئة التشريعية على إعلان حالة الطوارىء ٢٠٦

المطلب الثانى : رقابة الهيئة التشريعية على تدابير سلطة الطوارىء ٢١٣

المبحث الثانى : انعدام رقابة الهيئة التشريعية على اعمال سلطة الطوارىء فى ظل دساتير ما بعد الثورة ٢١٨

المطلب الأول : عدم تشكيل مجلس تشريعى فى ظل دستور سنة ١٩٥٨ وبقاء سلطة الطوارىء دون رقابة ٢٢٠

المطلب الثانى : عدم تشكيل مجلس تشريعى فى ظل دستور سنة ١٩٦٤ وبقاء سلطة الطوارىء دون رقابة ٢٢٢

المطلب الثالث : تشكيل مجلس تشريعى فى حزيران (يونية) سنة ١٩٨٠ فى ظل الدستور الحالى ٢٢٦

الفصل الخامس

تقييم رقابة الهيئة التشريعية على أعمال سلطة الطوارىء

المبحث الأول : تقييم رقابة الهيئة التشريعية على إعلان حالة الطوارىء ٢٢٩

المبحث الثانى : تقييم رقابة الهيئة التشريعية على تدابير سلطة الطوارىء ٢٣٦

رقم الصفحة

الباب الثانى

رقابة الرأى العام على أعمال سلطة الطوارىء

تمهيـــد ٢٤٥

الفصل الأول

رقابة الصحافة على أعمال سلطة الطوارىء

المبحث الأول : رقابة الصحافة على أعمال سلطة الطوارىء فى إنجلترا ٢٥٢

المطلب الأول : حدود التنظيم التشريعى لحرية الصحافة فى إنجلتـــرا ٢٥٢

المطلب الثانى : مظاهر رقابة الصحافة الفعلية فى إنجلترا ... ٢٥٧

المبحث الثانى : رقابة الصحافة على أعمـــال ســـلطة الطوارىء فى الولايات المتحـــدة ٢٦٤

المطلب الأول : حدود التنظيم التشريعى لحرية الصحافة فى الولايات المتحـــدة ٢٦٤

المطلب الثانى : مظاهر رقابة الصحافة الفعلية فى الولايات المتحـــدة ٢٧٠

المبحث الثالث : رقابة الصحافة على أعمال سلطة الطوارىء فى مصر ٢٧٩

المطلب الأول : رقابة الصحافة فى ظل دستور ســـنة ١٩٢٥ وقانون الأحكام العرفية الرقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ ... ... ٢٨٠

المطلب الثانى : رقابة الصحافة فى ظل دســـاتير وتشريعـــات الطوارىء بعد قيام الثورة ٢٨٦

أولا : رقابة الصحافة فى ظل دستور سنة ١٩٥٦ ... ... ٢٨٧

ثانيا : رقابة الصحافة فى ظل دستورى ١٩٥٨ و ١٩٦٤ ٢٨٩

ثالثا : رقابة الصحافة فى ظل الدستور الحالى ٢٩١

المبحث الرابع : رقابة الصحافة على أعمال سلطة الطوارىء فى العراق ٢٩٧

المطلب الأول : رقابة الصحافة فى ظل دستور سنة ١٩٢٥ ومرسوم الإدارة العرفية الرقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ ... ... ٢٩٧

المطلب الثانى : رقابة الصحافة فى ظل دساتير ما بعد الثورة وقانون الطوارىء الحالى ٣٠٣

رقم الصفحة

أولا : رقابة الصحافة فى ظل دستور سنة ١٩٥٨ ... ... ٣٠٤

ثانيا : رقابة الصحافة فى ظل دستور سنة ١٩٦٤ ... ... ٣٠٧

ثالثا : رقابة الصحافة فى ظل الدستور الحالى ٣٠٨

خاتمـــة الفصل ٣١١

الفصل الثانى

رقابة الأحزاب السياسية على أعمال سلطة الطوارىء

المبحث الأول : رقابة الأحزاب السياسية على أعمال سلطة الطوارىء فى إنجلترا ٣١٥

المطلب الأول : خصائص الأحزاب السياسية فى إنجلترا ٣١٦

المطلب الثانى : مظاهر رقابة الأحزاب الفعلية فى إنجلترا ٣٢١

المبحث الثانى : رقابة الأحزاب السياسية على أعمال سلطة الطوارىء فى الولايات المتحدة الأمريكية ٣٢٩

المطلب الأول : خصائص الأحزاب السياسية فى الولايات المتحدة ٣٣١

المطلب الثانى : مظاهر رقابة الأحزاب الفعلية فى الولايات المتحدة ٣٣٥

المبحث الثالث : رقابة الأحزاب السياسية على أعمال سلطة الطوارىء فى مصر ٣٤٠

المطلب الأول : رقابة الأحزاب السياسية فى ظل دستور سنة ١٩٢٣ وقانون الطوارىء الرقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ ... ... ٣٤١

المطلب الثانى : رقابة الأحزاب السياسية فى ظل دساتير وتشريعات الطوارىء بعد قيام الثورة ٣٥٠

أولا : المرحلة الممتدة منذ قيام الثورة سنة ١٩٥٢ إلى أكتوبر سنة ١٩٧٤ ... ... ٣٥٠

ثانيا : المرحلة الممتدة من أكتوبر سنة ١٩٧٤ إلى الوقت الحاضر ٣٥٣

المبحث الرابع : رقابة الأحزاب السياسية على أعمال سلطة الطوارىء فى العراق ٣٥٦

المطلب الأول : رقابة الأحزاب السياسية فى ظل دستور سنة ١٩٢٥ ومرسوم الإدارة العرفية الرقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ ٣٥٧

المطلب الثانى : رقابة الأحزاب السياسية فى ظل دساتير ما بعد الثورة وقانون الطوارىء الحالى ٣٦٥

رقم الصفحة

أولا : رقابة الأحزاب السياسية فى ظل دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت ٣٦٥

ثانيا : رقابة الأحزاب السياسية فى ظل دستور سنة ١٩٦٤ المؤقت ٣٦٧

ثالثا : رقابة الأحزاب السياسية فى ظل الدستور الحالى ٣٦٩

خاتمة الفصل ٣٧٠

القسم الثانى

الرقابة القضائية على أعمال سلطة الطوارىء

تمهيد وتقسيم ٣٧٥

فصل تمهيدى

الجهات القضائية المختصة بالرقابة أثناء حالة الطوارىء

المبحث الأول : تنظيم جهات القضاء واختصاصاتها فى الرقابة على أعمال سلطة الطوارىء ٣٧٨

المطلب الأول : دول القضاء الموحد ٣٧٨

أولا : إنجلترا : ٣٧٩

١ — تنظيم المحاكم الانجليزية واختصاصاتها العامة ٣٨٠

٢ — مدى اختصاص المحاكم الانجليزية فى الرقابة على أعمال سلطة الطوارىء ... ٣٨٦

ثانيا : الولايات المتحدة الأمريكية ٣٨٨

١ — تنظيم واختصاصات المحاكم الأمريكية ... ٣٩٠

٢ — مدى اختصاص القضاء الأمريكى فى الرقابة على أعمال سلطة الطوارىء ... ٣٩٤

ثالثا : العراق ٣٩٦

١ — تنظيم واختصاصات المحاكم العراقية ... ٣٩٨

٢ — مدى اختصاص المحاكم العراقية فى الرقابة على أعمال سلطة الطوارىء ٤٠٢

المطلب الثانى : النظام القضائى المزدوج فى مصر ٤٠٥

رقم الصفحة

أولا : أسس التنظيم القضائى فى مصر واختصاصات المحاكم فيهـا ٤٠٦

ثانيا : مدى اختصاصات المحاكم فى الرقابة على أعمال سلطة الطوارىء ٤١٤

المبحث الثانى : الجهات القضائية المختصة بالنظر فى مخالفات أوامر سلطة الطوارىء ٤١٦

المطلب الأول : محاكم القضاء المستعجل فى إنجلترا ٤١٦

أولا : تشكيل واختصاصات محاكم القضاء المستعجل ... ٤١٧

ثانيا : ضمانات اللجوء إلى القاضى الطبيعى فى ظل حالة الطوارىء ٤١٩

ثالثا : متى تشكل محاكم استثنائية فى إنجلترا ٤٢٢

المطلب الثانى : اختصاص القضاء الفيدرالى ومحاكم الولايات بنظر مخالفات أوامر سلطة الطوارىء فى الولايات المتحدة ٤٢٣

أولا : متى تشكل محاكم استثنائية فى الولايات المتحدة ٤٢٤

ثانيا : أساس اختصاص القضاء الفيدرالى ومحـاكم الولايات بنظر مخالفات أوامر سلطة الطوارىء ٤٢٩

المطلب الثالث : محاكم أمن الدولة فى مصر ٤٣١

أولا : نص المادة ١٧١ من دستور مصر الحالى المنظم لتشكيل محـاكم أمن الدولة ٤٣٢

ثانيا : نصوص قانون الطوارىء الرقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل المنظمة لتشكيل واختصاصات محـاكم أمن الدولة ٤٣٣

المطلب الرابع : محاكم أمن الدولة فى العراق ٤٤٠

ـــ نصوص قانون الطـوارىء المنظمـة لتشـكيل واختصاصات محاكم أمن الدولة ٤٤١

خاتمـة الفصل التمهيدى ٤٤٨

الباب الأول

الرقابة القضائية على إعلان حالة الطوارىء

تمهيـد ٤٥١

رقم الصفحة

الفصل الأول

موقف القضاء من قرار إعلان حالة الطوارىء

المبحث الأول : موقف القضاء الأمريكى من قرار إعلان حالة الطوارىء ٤٥٤

أولا : أحكام المحكمة العليا للولايات المتحدة ٤٥٥

١ — الأحكام التى ذهبت فيها المحكمة إلى اعتبار القرار من أعمال السيادة ٤٥٦

٢ — الحكم الذى راقبت فيه المحكمة دستورية قرار إعلان حالة الطوارىء ٤٦٠

ثانيا : أحكام محاكم الولايات ٤٦٣

المبحث الثانى : موقف القضاء فى مصر من قرار إعلان حالة الطوارىء ٤٦٨

أولا : أحكام القضاء الإدارى ٤٦٨

ثانيا : أحكام المحكمة العليا المشكلة بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ... ... ٤٧٠

المبحث الثالث : موقف القضاء العراقى من قرار إعلان حالة الطوارىء ٤٧٤

الفصل الثانى

الطبيعة القانونية لقرار إعلان حالة الطوارىء

المبحث الأول : رأى الفقه فى الطبيعة القانونية لقرار إعلان حالة الطوارىء ٤٧٧

أولا : الفقه الأمريكى ٤٧٧

ثانيا : الفقه المصرى ٤٨٠

المبحث الثانى : رأينا فى الطبيعة القانونية لقرار إعلان حالة الطوارىء ٤٨٧

الباب الثانى

الرقابة القضائية على تدابير سلطة الطوارىء

الفصل الأول

رقابة القضاء الانجليزى وتطبيق نظرية تجاوز القانون

المبحث الأول : تطبيق نظرية تجاوز القانون على تدابير سلطة الطوارىء ٤٩٤

	رقم الصفحة
المطلب الأول : الاختصاص باصدار التشريع الفرعى	٤٩٦
أولا : التشدد فى الرقابة على ركن الاختصاص خلال إعلان حالة الطوارىء فى فترة الحرب العالمية الأولى	٤٩٦
ثانيا : التوسع فى تفسير بعض الألفاظ الواردة فى اللوائح فى محاولة للسماح بتجاوز قواعد الاختصاص ...	٤٩٩
ثالثا : التشدد فى الرقابة على ركن الاختصاص فى الفترة الممتدة من انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحاضر	٥٠٢
رابعا : قضاء مجلس اللوردات الحديث نسبيا الذى أهدر فيه الأساس الذى استقر عليه القضاء فى رقابته لركن الاختصاص	٥٠٤
المطلب الثانى : الانحراف فى استخدام السلطة	٥٠٧
المطلب الثالث : الشكل والإجراءات	٥٠٩
أولا : موقف القضاء من الأوامر التى تصدرها سلطة الطوارىء	٥٠٩
ثانيا : موقف القضاء من التعليمات التى يصدرها الوزراء إلى الموظفين ويفسرون فيها نصوص القوانين	٥١٠
المطلب الرابع : شرط المعقولية	٥١٣
المبحث الثانى : الوسائل القانونية الأخرى التى يستخدمها القضاء فى الرقابة على تدابير سلطة الطوارىء	٥٢٠
أولا : ماهية الوسائل القانونية لمنع وتصحيح الخطأ واقرار الحقوق	٥٢٠
ثانيا : أسباب عدم استخدام اغلب هذه الوسائل فى ظل حالة الطوارىء	٥٢٤
ثالثا : نظام أوامر الاحضار كوسيلة للرقابة على تدابير سلطة الطوارىء	٥٢٦

رقم الصفحة

الفصل الثانى

رقابة الدستورية والمشروعية على تدابير سلطة الطوارىء فى الولايات المتحدة

المبحث الأول : رقابة القضاء الأمريكى على التدابير المتخذة فى المجالات الاقتصادية والسياسية ... ٥٣١

المطلب الأول : الرقابة على التدابير الصادرة بموجب التفويض التشريعى ... ٥٣٢

أولا : عدم اقرار التفويض المطلق بالاختصاصات ... ٥٣٣

ثانيا : اقرار التفويض الجزئى بالاختصاصات ... ٥٣٣

المطلب الثانى : الرقابة على التدابير الصادرة بناء على التفسير الواسع لنصوص الدستور ... ٥٤٠

أولا : اقرار دستورية التفسير الواسع للنصوص الدستورية ... ٥٤١

ثانيا : اتجاه القضاء إلى التفسير الضيق للنصوص الدستورية ... ٥٤٤

المبحث الثانى : رقابة القضاء الأمريكى على التدابير المقيدة للحريات العامة ... ٥٤٧

المطلب الأول : موقف القضاء المبكر المتأرجح بين الانتصار للحرية الشخصية وبين الترخيص بفرض القيود عليها ٥٤٩

أولا : تشدد القضاء فى الرقابة على التدابير المقيدة للحرية الشخصية ... ٥٥٠

ثانيا : الترخيص بفرض القيود على الحرية الشخصية ٥٥٢

المطلب الثانى : استبعاد تطبيق معيار « الخطر الواضح القائم » المدعم بمعيار « تفضيل الحريات» فى فترة الحرب العالمية الثانية ... ٥٥٤

المطلب الثالث : تطبيق معيارى « الاجراء البديل الأقل تقييدا للحريات » و « تفضيل الحريات » على التدابير الاستثنائية فى وقت حديث نسبيا ... ٥٦٠

أولا : تطبيق معيار « الاجراء البديل الأقل تقييدا للحريات » ... ٥٦١

ثانيا : العودة إلى تطبيق معيار تفضيل الحريات ... ٥٦٣

رقم الصفحة

١ — تطبيق المعيار فى مجال محـــاربة أعضاء المنظمات الشيوعية ٥٦٤
٢ — تطبيق المعيار فى مجال حرية الصـــحافة ٥٦٨

الفصل الثالث

رقابة القضاء فى مصر على تدابير سلطة الطوارىء

المبحث الأول : رقابة القضاء العادى على تدابير سلطة الطوارىء ٥٧٩
أولا : التحدد بقوانين الاعفاء من التضمينات ٥٨٠
ثانيا : التخفيف من الحظر الذى جاءت به قوانين الاعفـــاء من التضـــمينات ٥٨١
ثالثا : التفريق بين الأوامر المتعلقة بالصالح العام والمتعلقة بالصالح الخاص ٥٨٢
رابعا : تأكيد القضاء على اختصاصه فى نظر الجـــرائم التى تعاقب عليها الأوامر العسكرية والقوانين معا ٥٨٥
المبحث الثانى : رقابة القضاء الإدارى على تدابير سلطة الطوارىء ٥٨٦
المطلب الأول : موقف القضاء الإدارى المتشدد فى الرقابة على تدابير سلطة الطوارىء ٥٨٨
أولا : ركن السبب ٥٨٨
ثانيا : ركن الاختصاص ٥٩٥
ثالثا : ركن الغرض ٦٠٥
رابعا : ركنا الشكل والمحل ٦٠٧
المطلب الثانى : القضاء الإدارى يرخص لســـلطة الطوارىء باتخاذ تدابير استثنائية مخالفة للقانون ٦٠٨
أولا : الترخيص بمجاوزة قواعد الاختصاص ٦٠٩
ثانيا : الترخيص بمخالفة الإجراءات والأشكال ٦١٦
ثالثا : الترخيص بتجاوز مشروعية المحل ٦١٩
المبحث الثالث : رقابة الدستورية على تدابير سلطة الطوارىء ٦٢٢
أولا : رقابة المحاكم قبل تشكيل المحكمة العليا ٦٢٦

رقم الصفحة

ثانيا : رقابة المحكمة العليا المشكلة بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ... ... ٦٣٠

ثالثا : رقابة المحكمة الدستورية العليا المشكلة بموجب الدستور الحالى ٦٣٣

الفصل الرابع

رقابة القضاء العراقى على تدابير سلطة الطوارىء

المبحث الأول : مدى اختصاص المحاكم العراقية فى الرقابة على قرارات الحكومة الإدارية ٦٣٦

المبحث الثانى : موقف القضاء العراقى من تدابير سلطة الطوارىء ٦٤٠

الفصل الخامس

أوجه التشابه والاختلاف فى رقابة القضاء على تدابير سلطة الطوارىء

المبحث الأول : أوجه التشابه فى رقابة القضاء ٦٤٥

المبحث الثانى : أوجه الاختلاف فى رقابة القضاء ٦٥١

الباب الثالث

أحكام مسئولية الدولة فى ظل حالة الطوارىء

الفصل الأول

أحكام مسئولية الدولة فى ظل حالة الطوارىء فى انجلترا

المبحث الأول : أحكام مسئولية الدولة قبل صدور قانون الإجراءات الملكية لسنة ١٩٤٧ ... ... ٦٦٠

المبحث الثانى : أحكام مسئولية الدولة بعد صدور قانون الإجراءات الملكية لسنة ١٩٤٧ ... ... ٦٧١

رقم الصفحة

الفصل الثانى

أحكام مسئولية الدولة فى ظل حالة الطوارىء فى الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الأول : أحكام مسئولية الدولة قبل صدور قانون دعاوى (أو طلبات) المسئولية لسنة ١٩٤٦ ... ... ٦٨٢

المبحث الثانى : أحكام مسئولية الدولة بعد صدور قانون دعاوى (أو طلبات) المسئولية لسنة ١٩٤٦ ... ... ٦٩١

الفصل الثالث

أحكام مسئولية الدولة فى ظل حالة الطوارىء فى مصر

المبحث الأول : أحكام مسئولية الدولة أمام جهة القضاء العادى ... ٧٠١

المطلب الأول : موقف القضاء العادى من دعاوى المسئولية منذ تأسيسه وحتى سنة ١٩٥٥ ... ... ٧٠٤

المطلب الثانى : موقف القضاء العادى من دعاوى المسئولية بعد سنة ١٩٥٥ وإلى الوقت الحاضر ٧١٠

المبحث الثانى : أحكام مسئولية الدولة أمام القضاء الإدارى ٧١٦

المطلب الأول : الأسس العامة التى أرساها القضاء الإدارى فى نطاق قضاء التعويض ٧١٨

المطلب الثانى : موقف القضاء الإدارى من بعض الصعوبات التى واجهته فى مجال رقابة التعويض ٧٣٠

الفصل الرابع

أحكام مسئولية الدولة فى ظل حالة الطوارىء فى العراق

المبحث الأول : التنظيم التشريعى للمسئولية فى ظل الظروف الاستثنائية فى العراق ٧٣٧

المبحث الثانى : موقف القضاء العراقى من دعاوى المسئولية ٧٤٣

رقم الصفحة

الفصل الخامس

مقارنة بين تطبيقات القضاء لأحكام المسئولية

المبحث الأول : أوجه التشابه فى تطبيقات القضاء لأحكام المسئولية ٧٥٣

المبحث الثانى : أوجه الاختلاف فى تطبيقات القضاء لأحكام المسئولية ٧٥٦

خاتمة البحث : الحدود الواقعية لنوعى الرقابة ، واقتراحات بشأن توفير أكبر قدر من المشروعية فى ظل حالة الطوارىء فى العراق ٧٦٩

مراجع البحث ٧٨٥

بيان الرموز والمختصرات ٨٠٧

الفهرس ٨١٣

تصـــويب

الصفحة	السطر	الخطـــأ	الصواب
٤٩	٢٣	للتجربة	التجربة
٥١	هامش (٢) سطر٢	المفوضة	الحكومية
٥١	هامش (٢) سطر٣	الحكومية	المفوضة
٥٣	هامش تابع صفحة ٥٢	الإتحاد	الإتحادى
٥٤	١	فقد سبق وبينا أن مفهوم	ومفهوم
٥٨	٧	ويطلب	وبطلب
٦٧	٤	ضععف	ضعف
٧٥	هامش (١) سطر٤	سنة	السنة
٧٨	٧	اولا	لاغية
٨١	هامش(١) سطر١٤	إعتبرت هذه	إعتبرت من هذه
٩٠	هامش (٢) سطر٣	وفى	فى
٩٨	١٣	المجلس	والمجلس
١٤٦	٢٨	.	»
١٨١	هامش (١) سطر٦	الاغضة	الأنظمة
١٩٣	٢٠	الصحيفة	الصحيفة ٨٢
٢٠٨	٢١	مجلاس	مجلس
٢١٤	٢	مفيد	مقيد
٢١٧	هامش (١) سطر٧	١٩٥٠	١٩٤٩
٢٢٠	هامش (٣) سطر٢	بتأربخ	بتاريخ
٢٢٤	هامش (١) سطره	رئيس	رئيسا
٢٩٥	٥	نا	أن
٣٠٠	٩	(مايسى) مايو	مايس (مايو)
٤١٥	هامش (١)	الصحيفة	الصحيفة ٦٢٢
٤٨٠	١٤	أو	و
٤٨١	هامش (١) سطر٢	محفوظ	زكريا محفوظ
٤٨٢	٢٣	للسيادة	السيادة
٥٦٣	هامش (٣) سطر٤	الفندى	الفندق
٦٤١	١٨	محكمة بغداد	محكمة بداءة بغداد
٧٦٥	هامش (١) سطر٢	الصحيفة	الصحيفة ٦٩٥